

مشروع الجهوية الموسعة وارتباطها بإعداد التراب

حميد زرغون

رئيس مصلحة الدراسات الجهوية

بوزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة

المملكة المغربية

مقدمة:

بعد المراحل التي قطعها مسلسل الجهوية بالمغرب عاد الحديث في الآونة الأخيرة في مختلف المنتديات والاجتماعات الرسمية و الغير رسمية على ضرورة المرور إلى مرحلة أخرى توج بالخطاب الملكي بمناسبة الذكرى ٣٣ للمسيرة الخضراء. فقد ذكر بضرورة مراجعة سياسة الجهوية ببلادنا نحو مستوى أهم.

فقد جاء فيه "... لذلك قررنا، بعون الله، فتح صفحة جديدة في نهج الإصلاحات المتواصلة الشاملة التي نقودها ، بإطلاق مسار جهوية متقدمة و متدرجة، تشمل كل مناطق المملكة، وفي مقدمتها جهة الصحراء المغربية..."

من اللافت في الخطاب تطرقه إلى مسألة التقطيع الجهوي مما يثبت بأن المغرب بصدد التوجه نحو مرحلة جديدة ومهمة في صرح إرساء جهوية متقدمة. لقد تميز الخطاب الملكي بحمولة ديمقراطية مهمة إذ أنه تطرق إلى مسألة التقطيع بمحتوى ديمقراطي بحيث ولأول مرة ستشارك فعاليات وشخصيات خارج وزارة الداخلية في التفكير في المعايير الواجب مراعاتها من أجل اقتراح تقطيع جهوي يمكن كل جهات المملكة من سلوك طريق التنمية على أسس متينة. "وعلى غرار نهجنا في تدبير القضايا الكبرى للأمة، ارتأينا اعتماد مقاربتنا الديمقراطية والتشاركية في إعداده"

ولهذه الغاية، نعتزم، بحول الله، إقامة لجنة استشارية متعددة الاختصاصات. مكونة من شخصيات مشهود لها بالكفاءة والخبرة الواسعة وبعد النظر، مكلفين إياها باقتراح تصور عام للجهوية، في استشارة لكل أبعادها واستحضار لدور المؤسسات الدستورية المختصة في تفعيلها، بعد رفع الأمر إلى نظرنا السامي."

العرض:

يتناول تقرير الجهوية الموسعة الذي أعدته اللجنة الاستشارية حول الجهوية الموسعة ٦ محاور وهي :

- الجانب المؤسساتي : الحكامة و توسيع الاختصاصات

- الجانب القانوني : آليات التدبير والتمويل والتعاقد
- التتبع والمراقبة : تعزيز المراقبة البعدية
- سياسة اللاتمركز لضمان نجاعة تدخلات الدولة
- التقطيع الجهوي الجديد (الخريطة في آخر التقرير)
- تدابير دستورية وتشريعية وإجراءات مواكبة

يتوخى من الجهوية المتقدمة أن تساهم بشكل حاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وفي الاستثمار الأمثل للمؤهلات والموارد الذاتية لكل جهة واستنهاض همم مختلف الفاعلين المحليين والمشاركة في إقامة وإنجاز المشاريع المهيكلية الكبرى وتقوية جاذبية الجهات وذلك من خلال إعطاء الصدارة للوثائق الاستراتيجية للتنمية المجالية وإلى جانب هذا المرمى الأساسي، فإن الجهوية المتقدمة، المقرونة باللامركزية وباللاتمركز النافذين، تحدها إرادة تأصيل فضائل أخرى منها تفتح كافة المغاربة من خلال المساهمة المواطنة والفعالة في السعي المتواصل لخدمة الشأن المحلي .

وهكذا فإن الجهوية المتقدمة ترمي إلى تحقيق المقاصد التالية :

- تعزيز روح المبادرة وتحرير الطاقات الخلاقة لدى المواطنين والمواطنات ولدى منتخبهم؛
- الحد من المثبطات والعراقيل البيروقراطية ومعالجة سلبياتها؛
- نهج سياسة القرب وتظافر الجهود بين القطاعات وأخذ البعد التراخي بعين الاعتبار في السياسات العمومية وفي تدخلات الدولة والجماعات الترابية، بغية الرفع من نجاعة الفعل العمومي وتحقيق الإلتقائية؛
- تعزيز المناخ الديمقراطي وتوسيع نطاق الممارسة التشاركية بما يناسب الحكامة الجيدة ويغذي روح المسؤولية ويعمم إلزامية تقديم الحساب من طرف المصالح الإدارية وموظفي الدولة والمنتخبين على جميع المستويات.

التحليل:

إن فكرة التقسيم الجهوي ليست وليدة اليوم بالمغرب بل هو تقليد عرفه المغرب منذ عقود. إلا أن أشكاله كانت تختلف حسب الظروف و الأزمنة الى أن جاء ظهير ١٦ يونيو ١٩٧١ لينظم الجهة هدفها خلق تناغم و توازن تنموي في التراب المغربي.

إلا ان هذا التقسيم لم يكن ليسد الثغرة التي جاء من أجلها وبدأت عيوبه تتضح مما أدى الى التفكير في إعادة تنظيم الجهة. كان أساسها إقامة وحدة تشكل مجموعة منسجمة ومندمجة وجعلها تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والترايبية من جهة وما تفرضه سياسة اللامركزية والديموقراطية المحلية من جهة اخرى.

حصيلة التجربة الجهوية لسنة ١٩٧١

دشن المغرب أول تجربة جهوية عند صدور الظهير المتعلق بالتقسيم الجهوي لسنة ١٩٧١ ، حيث بدأ المشرع المغربي يعطي اهتماما بالغاً لموضوع الجهوية من خلال المخططات، غير أن هذه التجربة لم تحقق الأهداف التي كانت مرسومة لها في مجال التخفيف من الفوارق الجهوية، فأضحى إيجاد مقاييس جديدة للتقسيم الجهوي تطرح بحدة أمام الانتقادات التي وجهت له.

ولأخذ نظرة حول أهم ما جاء به هذا الظهير، نقترح دراسته عبر ثلاث نقاط، نخصص الأولى للوقوف على الجهة في إطار ظهير ١٩٧١، والثانية لإظهار أهم محتوياته سواء على مستوى التقطيع الترابي التي أفرزها أو المؤسسات التي نص على إنشائها، ثم نقف في النقطة الثالثة لتقديم تقييم حول حصيلة هذه التجربة والانتقادات التي وجهت إليها.

1- الجهة في إطار ظهير ١٩٧١

في السنوات الأولى من الاستقلال، اعتمدت الدولة على الإطار الإقليمي كمنفذ لتوجيهاتها في المجال الاقتصادي، إلا أن هذا الإطار أثبت عجزه عن مواجهة الفوارق الجهوية، وذلك بسبب ضعف الإمكانيات الموضوعة تحت تصرفه، وسلطة الوصاية القوية المفروضة عليه، ولكونه وضع تبعاً لأهداف سياسية وإدارية بقصد ضمان تأطير جيد للسكان، فبرزت فكرة الجهة كإطار ملائم لمواجهة متطلبات التنمية.

وقد أعطيت الأهمية للعامل الاقتصادي ليكون هو الحافز الأساسي في إنشاء الجهات، خاصة بعدما اتضح أن الجماعات المحلية والإقليمية لا تتسع للقيام بالمشاريع التنموية الكبرى إضافة إلى أن بعض الأقاليم كانت تتمتع بثروات هائلة وأخرى منعدمة لديها هذه الثروات، فكان من الضروري البحث عن أسلوب يمكن من خلق تكامل بين الأقاليم والتخفيف من الفوارق بينها، ومن ثم جاء ظهير ١٩٧١ ليدشن أول تجربة جهوية بالمغرب .

بالإضافة إلى هذا الظهير، يتبين أن الجهة التي أقرها، ما هي إلا مجموعة من الأقاليم ترتبط جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وديمغرافياً بعلاقات تحفزها على النمو، ولتكون كل جهة بمثابة إطار للعمل الاقتصادي تباشر فيه الدراسات وتنجز به البرامج التنموية لتحقيق تنمية منسقة بين كافة أجزاء الوطن.

2- محتوى ظهير ١٩٧١

• التقسيم الجهوي

تم اعتماد سبعة معايير كأساس للتقطيع الجهوي لسنة ١٩٧١ (إشعاع المدن، الأحواض المائية، الطاقات السقوية، كثافة السكان القرويين، النقل السككي، الموانئ كمنفذ على البحر، المواصلات

الطرقية والقيمة المضافة الصناعية) إضافة إلى بعض الاعتبارات المتعلقة بخلق أقطاب تنموية جهوية جديدة، وقد أدت هذه المقاييس إلى تقسيم التراب الوطني إلى سبع جهات اقتصادية : الجنوب، تانسيفت، الوسط، الشمال-الغربي، الوسط-الشمالي، الشرق، الوسط-الجنوبي.

وبتحليل الخريطة الجغرافية للتقسيم الجهوي، يتبين أن جهات ١٩٧١ تشابه إلى حد كبير الجهات التي أنشأها الاستعمار، فالتغييرات التي أدخلها المشرع تمثلت في ضم المنطقة الاسبانية : تطوان، شفشاون وطنجة إلى الشمال الغربي، والحسيمة إلى جهة الوسط الشمالي، والناضور إلى جهة الشرق. ويمكن تأويل هذه المصادفة بطريقتين : الخطاب الاقتصادي الذي رافق هذا التقسيم كان مجرد مبرر لتغطية إعادة إنتاج جهات مبنية على الهاجس الأمني أو التحليل الاقتصادي الذي ارتكز عليه هذا التقسيم كان تحليلا مرتبكا وغير متماسكا، حيث أن موضوع الجهات الاقتصادية كان يركز على بعض المفاهيم الشديدة الغموض، ففي البداية كان الاعتقاد السائد يجعل من تكامل الأنشطة معيار تأسيس الجهة الاقتصادية وكأن الجهة عبارة عن بلد أو أمة مصغرة، وقد وصل هذا التصور إلى حدود مبالغ فيها عندما أراد البعض أن تتوفر كل جهة على واجهة بحرية وعلى ميناء.

• مؤسسات التنمية الجهوية

عمل الظهير ١٩٧١ على وضع مؤسسات إدارية ومالية على المستوى الوطني (الإدارة المكلفة بالتنمية الجهوية والصندوق الخاص بالتنمية الجهوية) وعلى المستوى الجهوي (المجلس الجهوي الاستشاري والمندوبيات الجهوية) لتسهر على تحقيق النتائج التي تنشدها الجهوية، والمتجلية في تخفيف الضغط القائم على المناطق الحيوية في البلاد، وخلق انسجام وتكامل اقتصادي واجتماعي بين مختلف الجهات، بالإضافة إلى تنمية الكيانات الترابية الفقيرة، وفي الواقع أن كل هذه الهياكل ظلت دون مستوى تمكين الجهة من فرض وجودها ككيان اقتصادي، ويعود السبب في ذلك إلى العوامل الأساسية التالية:

• اقتصار التنمية الجهوية لسنة ١٩٧١ حسب مؤسسيها و طريقة تطبيقها على جهوية المخطط والتوزيع المجالي للمشاريع القطاعية المقررة والمنفذة دون مقاربة شمولية للنسق الاقتصادي والاجتماعي والمجالي للجهة.

• ظهر أن مؤسسي جهة ١٩٧١ لم يقصدوا بإنشائها أن يقيموا على المستوى الجهوي مؤسسة أو مركزا مستقلا لممارسة المسؤوليات العمومية، والحالة أن الجهة بافتقارها للأسس القانونية والمؤسسية واللوجيستكية وكذا الوسائل المالية الضرورية سرعان ما تحولت إلى منبر للتعبير عن التطلعات والمطالب الإقليمية.

• إن لا تركز الاختصاصات لفائدة المصالح الإدارية الجهوية ظل محدودا جدا، مما حال دون

تعويض ضعف المؤسسة الجهوية وتمكينها من أن تصبح كيانا فعليا، وضعف الجهة هذا يتناقض بكيفية واضحة مع سياسة اللا تمرکز التي استفادت منها الجماعات بموجب ميثاق ٣٠ شتتبر

١٩٧٦

3- تجليات عدم التوازن الجهوي

لقد أبان التقسيم الجهوي لظهير ١٩٧١ عن اختلالات مجالية متعددة، وللوقوف على حجمها نقترح تسليط الضوء على بعض تجليات عدم التوازن الجهوي والكشف عن الأسباب التي أدت إلى ذلك.

يمكن الاستدلال على حالة عدم التوازن الجهوي التي أفرزها ظهير ١٩٧١ بالعديد من المعطيات، وسنقتصر على بعض المقاييس المعبرة عن حجم النمو الديمغرافي والاقتصادي الذي حازت عليه كل من المنطقتين الوسطى والشمالية الغربية، وكيف تحولتا إلى مركزين للجذب البشري والاستثماري دون غيرهما. فالجهتان تحتويان لوحدهما على ما يناهز ٤٨ % من مجموع السكان حيث سجلنا أكبر نسبة في التطور الديمغرافي السنوي خلال الفترة ما بين ١٩٧١ و ١٩٩٠.

وعلى المستوى الاقتصادي، لم يبرح التوزيع المجالي لمشاريع الاستثمار المرخص لها دائرة الاهتمام القديم أي الشريط الممتد من الدار البيضاء إلى القنيطرة حيث احتكر وحده حوالي ٥٨ % من حجم الرخص، و حازت مدينة الدار البيضاء على ثلث هذه النسبة. تساهم المنطقة الوسطى والشمالية الغربية بحوالي 6٤ % من القيمة المضافة الجهوية، وقد استحوذتا على أكثر من ٤٠ % من حجم اعتمادات التجهيز، وما يناهز ٦٠ % من حجم القروض الممنوحة للجماعات المحلية من طرف صندوق التجهيز الجماعي.

إن التقسيمات المتتالية للأقاليم والعمالات الناتجة عن تضاعف عدد سكان المغرب من ١٥ مليون نسمة سنة ١٩٧١ إلى أكثر من ٣٠ مليون نسمة حاليا، أدت إلى نمو كبير في عدد المدن المتوسطة، وبالتالي إلى زيادة الاختلاف والفوارق المجالية الجهوية، وهذا ما جعل من التقسيم الجهوي لسنة ١٩٧١ إطارا متجاوزا وغير ذي فائدة، وهو ما حتم على المشرع إعادة النظر في الجهات السبع، وبالتالي إعادة تقسيم المغرب جهويا على أسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار المستجدات والمعطيات السوسيو- اقتصادية، خصوصا بعد ترقية الجهة إلى جماعة محليه وفق دستور ١٩٩٢.

تقديم التقسيم الجهوي لظهير ١٩٩٧

لقد أدى إبراز الأبعاد المتعددة للمجال المغربي - البعدين المتوسطي والأطلسي بالنسبة للأقاليم الساحلية والبعده الجبلي بالنسبة للأقاليم الوسطى والبعده الصحراوي بالنسبة للأقاليم الحدود - إلى تقسيم المغرب إلى ١٦ جهة، بناء على المرسوم الصادر في ١٧ غشت ١٩٩٧.

وكقراءة أولية لهذا التقسيم يمكن القول إن هذه الجهات الستة عشر أفرزت لنا خمسة مجموعات جهوية رئيسية روعي في تحديدها الجوانب الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والحضرية والتاريخية ... ويمكن تقديمها كالتالي :

المجموعة الأولى

تضم ثلاث جهات حددت اعتمادا على مقاييس تاريخية وبيئية واعتبارا لمتطلبات الاندماج والوحدة الوطنية ويتعلق الأمر بجهة وادي الذهب- لكويرة وجهة العيون-بوجدور- الساقية الحمراء وجهة كلميم السمارة .

المجموعة الثانية

وتضم خمس جهات روعي في جمع مكوناتها خصائص التجانس داخلها والنتائج عن ظروفها التاريخية واندماجها الاقتصادي واستقطابها الحضري. ويتعلق الأمر بجهة سوس - ماسة . درعة وجهة الغرب- الشراردة - بني حسن وجهة الشاوية . ورديفة وجهة مراكش . تانسيفت . الحوز والجهة الشرقية.

المجموعة الثالثة

تم تحديد هذه المجموعة التي تضم جهتين، اعتمادا على مقاييس التكامل الوظيفي والاستقطاب الحضري ويتعلق الأمر بجهة الرباط . سلا . زمور . زعير وجهة الدار البيضاء الكبرى .

المجموعة الرابعة

تم تحديد هذه المجموعة اعتمادا على مبدأ إبراز بعدين متميزين هما البعد الاطلسي والبعد الجبلي وتكثيف استغلال الموارد الناتجة عنها، هذه الجهات هي : جهة دكالة . عبدة وجهة تادلة . أزيلال وجهة مكناس . تافيلالت وجهة فاس . بولمان

المجموعة الخامسة

تم تحديد هذه المجموعة المكونة من جهتين اعتمادا على البعد المتوسطي، خاصة وأنهما جهتان محوريتان في برنامج تنمية الأقاليم الشمالية، ويتعلق الأمر بجهة الحسيمة . تازة . تاونات وجهة طنجة . تطوان

وبتحليل الخريطة الجغرافية للتقسيم الجهوي، يتبين أنه تم تجزئة كل من جهتي الشمال الغربي و الوسط إلى ثلاث جهات و تقسيم جهة الوسط الشمالي إلى جهتين و إلى خلق جهة دكالة عبدة بين جهة مراكش وجهة الدار البيضاء، وهكذا انتقلنا من أربعة جهات إلى عشر جهات كما تم الاحتفاظ بالجهات الثلاث التي تخترق عدة أوساط بيئية في شكلها القديم وأضيفت إليها ثلاث جهات صحراوية لتصل في المجموع إلى ستة عشر جهة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم الجديد تبني ١٦ جهة و ٤٤ إقليما و ٢٤ عمالة و ١٠ ولايات. وفي سنة ١٩٩٩ بات العدد ١٦ جهة و ٤٥ إقليما و ٢٦ عمالة ليصل العدد حاليا إلى ٨٠ إقليم و عمالة بعد إحداث الأقاليم والعمالات التالية : وزان، سيدي سليمان، كرسيف، دريوش، برشيد، سيدي بنور، اليوسفية، الرحامنة، الفقيه بن صالح، ميدلت، تنغير، سيدي افني وطرفاية.



انتقادات موجهة إلى التقسيم الجهوي لسنة ١٩٩٧

من الملاحظات التي وجهها منتقدو التقطيع الجهوي الحالي، كون المعايير التي تم اعتمادها في هذا الأخير تتسم في مجملها بالعمومية، بحيث يمكن استعمالها في أي رقعة جغرافية কিما كانت طاقتها وموقعها، فالجهات التي حددت اعتمادا على أساس الاستقطاب الحضري والتكامل الوظيفي، لا تختلف ميدانيا عن الجهات التي حددت اعتمادا على المقاييس البيئية والتاريخية ومتطلبات الاندماج الوظيفي، فهذه المعايير تبقى هي المعتمدة في خلق هذه الجهة أو تلك.

وفي قراءة لهذه المقاييس أو المعايير التي تم اعتمادها، يشير المنتقدون أن الاعتبارات التاريخية والبيئية قد أخذت باهتمام أكبر من طرف مصممي التقسيم، إضافة كذلك إلى المقاييس الجيوستراتيجية

وعوامل التكامل الوظيفي والاستقطاب الحضري إلا أن الملاحظة الأساسية في نظرهم تبقى هي أن ١٣ جهة من أصل ١٦ كلها تتوفر على منفذ بحري. وهذه الخاصية ليست بالجديدة أو خاصة بهذا التقسيم الجديد، بل هي نفسها التي تحكمت في تقسيم ١٩٧١ .

المعايير التي تم الإعلان عن تبنيها في مشروع التقطيع الجهوي، والتي تعتمد أساسا على تحقيق التوازن بين الجهات وتحقيق الانسجام الداخلي لكل جهة والتكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الجهات المحدثة لم تأخذ بعين الاعتبار في النص النهائي الشيء الذي جعل التقطيع الجهوي الجديد يعاني من العديد من العيوب نذكر من بينها :

- العدد الكبير للجهات مما يؤثر على حجمها وأهميتها الاقتصادية.
- تكوين الجهات على أسس إقليمية وهي أسس تراعي الاعتبارات الإدارية والسياسية أكثر من الاعتبارات التنموية والاقتصادية.

وهكذا، يظهر وبجلاء أن هناك جهات محظوظة بحكم احتوائها على عدد مهم من التجهيزات التحتية والمرافق الاقتصادية والاجتماعية كجهة الدار البيضاء وجهة الرباط . سلا . زمور . زعير وجهة سوس . ماسة . درعة . وهناك جهات يمكن أن يقال عنها بأنها معتدلة التوازنات إلى حد ما وذلك بالنظر إلى كون المركز الأساسي للجهة يحتوي على بعض التجهيزات التحتية الضرورية لاستقبال الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات، كجهة تطوان . طنجة، وجهة فاس . بولمان، وجهة مراكش . تانسيفت . الحوز . وهناك جهات أخرى وهي كثيرة، تفنقر إلى التجهيزات الأساسية وتسجل بها كل الاختلالات التي تقف في وجه البناء الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الجهة، وكمثال على ذلك جهة تازة . الحسيمة . تاونات، وجهة وادي الذهب . لكوية، وجهة كلميم . السمارة

كما أن هناك جهات أخرى تتميز باختلالات وتفاوتات واضحة بين الأقاليم المكونة لها، وتتميز بافتقارها إلى ثروات طبيعية وتجهيزات سياحية، بل وحتى إلى التجانس بين سكان الوحدات المكونة لها، كجهة تازة . الحسيمة . تاونات، فلا وجود للثروات الطبيعية بها باستثناء الغابات كما أن التجهيزات الأساسية شبه منعدمة، باستثناء ميناء الحسيمة وهو ميناء صغير لا يرقى إلى مصاف الموانئ التي تمكن المنطقة من خلق رواج اقتصادي. وأما من حيث التوازن أو الاختلالات بين الأقاليم المكونة لها، فإنه وحتى إن كان الفقر هو السمة الأساسية لهذه الأقاليم، فلا يوجد ما يربط بينها لا من حيث التقاليد أو الأعراف ولا من حيث التكامل بينها : إذ كيف يعقل أن يتم الفصل مثلا بين تاونات وفاس ويتم ربطها بتازة والحسيمة، فتاونات تختلف تقاليدها وأعرافها إلى حد كبير عن باقي سكان الإقليمين الآخرين. ومن هنا يظهر وبجلاء أن معيار إعطاء منفذ بحري لكل جهة، كان هو السبب ربما في ميلاد هذه الجهة المختلة واللامتوازنة.

وهناك أيضا بعض الجهات التي شكلت بتجميع وحدات إدارية كانت موجودة من قبل، لا تأخذ بعين الاعتبار اشتغال الفضاء المغربي. وهكذا فإن الثنائي الحضري فاس - مكناس، مصدر العديد من المبادلات بين الشرق والغرب، لم يحتفظ بهذه الخاصية ما دامت قد وضعت جهتان اثنتان جنبا إلى جنب. وأما جهة مراكش . تانسيفت . الحوز فتشمل مجالات طبيعية وبشرية متنوعة ومختلفة ولا تصادف بالضبط التوجه المادي للتنقلات الكبيرة كما يلاحظ الأمر في الميدان.

وكذلك وضعت جهة خاصة بالدار البيضاء لوحدها و ذلك بعزل الحاضرة عن المجال المحيط بها بما في ذلك المجال اللصيق بها برشيد و سطات في حين تستدعي الجهوية ذات أساس اقتصادي حقيقي تحديد جهة اقتصادية تجمع ما بين هذه الحاضرة و الحزام المحيط بها على عمق لا يقل عن ٨٠ كلم. وهذا التقسيم لا يرضى عنه الجغرافي تمام الرضا إذ يجد بعض الجهات المتجانسة التي تتوزع بين الحدود الإدارية لجهات متعددة ولكنه مع ذلك يرسم مغربا مختلفا لاسيما بإضافة الأقاليم الصحراوية التي تمدد البلاد في اتجاه الجنوب.

التقسيم الجهوي حسب المخطط الوطني لإعداد التراب

المخطط الوطني لإعداد التراب وثيقة وطنية تأخذ بعين الاعتبار مشاكل التراب الوطني في مجملها. وهو يشكل وثيقة مفيدة بالنسبة لمختلف المتدخلين، وفي المقام الأول بالنسبة للمصالح الوزارية : الفلاحة، الداخلية، الاقتصاد، التكوين... وليس من طبيعته أن يفرض وصاياته على عمل هذه المصالح، بل إن دوره يقتصر على تزويدها بعناصر الإحاطة وبالرؤية الشمولية التي تمكنها من تصور تدخلاتها بكيفية أحسن وإدراجها ضمن النسق الوطني للتدخلات العمومية.

تقديم التقسيم الجهوي و معايير حسب المخطط الوطني لإعداد التراب

حدد المخطط عدة معايير تمكن من إصدار تقييم نوعي عن واقع التراب الوطني يمكن اختزالها في ثلاثة معايير وهي : الإنصاف الاجتماعي، النجاعة الاقتصادية والاستدامة.

وهذا يعني أن هنالك ثلاثة أهداف يتعين تحقيقها في تقسيم وطني ناجح:

- أن يوفر لسكانته شروط العيش الكريم، أي تلك التي تتطابق والمواصفات المعيارية المعمول بها. وهذا يحيل إلى مسألة التجهيزات العمومية (الصحة- التربية - التواصل) والتجهيزات الضرورية للحياة اليومية (السكن، الماء الشروب، الكهرباء)؛
- أن يساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد، وأن يوفر نصيبه من القيمة المضافة، وأن يخلق مناصب شغل لفائدة ساكنته النشيطة؛
- أن يحقق تنميته بكيفية مستدامة، من خلال المحافظة على الموارد والأوساط الطبيعية، والحرص على ضمان مختلف التوازنات الداخلية على المدى البعيد.

لقد تمت بلورة الإطار الجهوي للمخطط الوطني لإعداد التراب على أساس نتائج دراسات متنوعة، تناولت مواضيع متعددة : حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام، النقل (تدفقات الأشخاص والسلع)، حركات هجرة السكان، الزيجات.

• حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام و تطورها

يمكن هذا المعيار من طرح القاعدة الأساسية التي تسمح بتحديد التوجهات: فالقيمة يتم إنتاجها أساسا في المدن الكبيرة، ويتم انتشارها عبر أرجاء التراب الوطني، انطلاقا من هذه المدن نفسها. في هذا الصدد، تجب الإشارة إلى المفارقة التي تميز مدينة الدار البيضاء في هذا الميدان. فهذه المدينة التي تشكل أكبر قطب لإنتاج الثروة، تشهد تباطؤا في وتيرة نمو اقتصادها من شأنه أن يلحق بالغ الضرر بالاقتصاد الوطني برمته. ويرجع هذا التباطؤ أساسا إلى الاختلالات التي تحكم اشتغال النسق الحضري للعاصمة الاقتصادية.

وتبين الدينامية الاقتصادية والطاقات التنموية الجهوية النزوعات القوية للمجالات الاقتصادية الكبرى، كما كانت قائمة سنة ١٩٤٤ :

١. منطقتان تراكمان المعايير الإيجابية :

- النطاق العاصمي للدار البيضاء-الرباط، والحلقة الممتدة من الجديدة إلى الخميسات، مرورا بسطات وبن سليمان؛
- أكادير وسوس.

٢. خمس مناطق ذات طاقات تنموية عالية، ووتيرة نمو محدودة :

- آسفي، خريبكة، وجدة؛
- القنيطرة وفاس- مكناس.

٣. منطقتان تتميزان بحصيلة إيجابية، رغم محدودية الإمكانيات الجهوية :

- تادلة والمناطق المحيطة بمدينة فاس؛
- طنجة : مجال للنمو، يتميز بتوافد مفرط للسكان

٤. منطقتان واعدتان :

- محيط (دير) الأطلس المتوسط
- الساحل المتوسطي؛

٥. حالة خاصة : الأقاليم الصحراوية.

• النقل

يبرز تنظيم النقل تسع كيانات جهوية تغطي الجزء الأكثر كثافة من البلاد:

١. الشمال : طنجة - تطوان - العرائش - شفشاون
٢. الساحل المتوسطي : الحسيمة - الناظور
٣. الشمال الشرقي : تاوريرت - وجدة - بركان
٤. مجموعة فاس - مكناس : سايس - أزرو - تاونات تازة - كرسيف
٥. مجموعة الرباط - الغرب : الرباط - القنيطرة - سيدي قاسم
٦. نظام الدار البيضاء الكبرى : الجديدة - سطات - بنسليمان
٧. الوسط : بني ملال - خريبكة - خنيفرة
٨. ملتقى مراكش : بنكرير - قلعة السراغنة
٩. ملتقى أكادير : تارودانت - تيزنيت - تافراوت

لقد مكنت دراسة تنظيم النقل الطرقي من إبراز تسعة أنساق في الجزء الكثيف من البلاد. غير أن الطريقة المعتمدة لا تنطبق على باقي الترابي الوطني، حيث لا يمكن للنقل أن يشكل مؤشرا ذي دلالة، نظرا لضعف التيارات.

• الزيجات

يعتبر الزواج مؤشرا دالا عن قوة العلاقات الإنسانية، ويمكننا الجزم بأن النطاقات المجالية المتميزة بقوة العلاقات الزوجية تشكل بالتأكيد جهات.

من هذا المنظور، تبرز على المستوى الوطني مجموعتان كبيرتان لما يمكن أن يسمى بالجغرافية الزوجية، يضاف إليهما نسق الهوامش الصحراوية والأقاليم الصحراوية.

-المجموعة الشمالية : تتكون من ست جهات زوجية جد متميزة

١. طنجة - تطوان - العرائش - شفشاون
٢. القنيطرة - سيدي قاسم
٣. الرباط - الخميسات
٤. فاس - مكناس، مع إضافة الحاجب صفرو تازة وتاونات
٥. الناظور - الحسيمة
٦. وجدة - بركان - تاوريرت - جرادة

المجموعة الجنوبية : تختلف كثيرا عن الأولى، نظرا للتداخل بين المؤشرات الواسعة النطاق للدار البيضاء ومؤشرات المراكز الأخرى، التي تتميز في نفس الوقت بنوع من الاستقلالية وبالارتباط الوظيفي بالعاصمة الاقتصادية. هذا الوضع يعني بصفة خاصة بني ملال ومراكش. أما خريبكة، فترتبط أكثر ببني ملال وبصفة ثانوية بالدار البيضاء. أما في ما يخص المنطقة الممتدة من آسفي

حتى قلعة السراغنة، فهي تخضع للتأثير المزوج لكل من الدار البيضاء ومراكش. وتتميز حالة إقليم قلعة السراغنة بطابعها الفريد، بحكم اشتراكها مع الأقاليم المجاورة وقيامها بوظيفة ما يمكن أن يسمى بمركز التوزيع. ويتعين الإشارة كذلك للحالة الخاصة لمدينة سطات، التي تشكل ملحقة ديموغرافية حقيقية للدار البيضاء، مع المحافظة على علاقات كثيفة مع مجموع مناطق البلاد.

أما أكادير، فوضعها مختلف تماما، إذ تتوفر على إقليم زواحي محدد في تيزنيت وتارودانت والصويرة، مما يبين البعد المزوج لهذه المدينة : بعد أطلسي وبعد سوسي.

بالنسبة للهوامش المحادية للصحراء، نسجل الدور الهام نسبياً للراشيدية، التي ترتبط من جهة بخنيفرة، ومن جهة ثانية، بفيكيك وورزازات. وفي الواقع لا يعبر هذين النوعين من الروابط عن نفس الدلالات. فالروابط مع خنيفرة تنتج بالأساس عن علاقات القرب، على جانبي الحدود بين الإقليمين التي تفصل ساكنة جد متقاربة ومترابطة. في حين تعكس الروابط مع فيكيك و ورزازات هيكله جهوية حقيقية تتدرج في عمق إعداد التراب.

وهذا الوضع يظهر بكل بساطة وجود مجالات ذات امتداد متفاوت تابعة بوضوح للمدن الكبرى، تأتي بعدها مجالات خاضعة لنفوذ عدة مراكز حضرية، وأخيراً مناطق غير مستقطبة.

ويرتكز التقسيم الذي يقترحه المخطط، على مبدئين:

* التمييز بين المجالات القاحلة والمجالات الكثيفة السكان لاعتبارات مؤسسية. ويشكل إقليم فيكيك الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة، لأن المخطط يقترح بقاءها مجمعة مع وحدة لأسباب ترتبط بالوزن الديمغرافي وبالمحافظة على وحدة المنطقة الحدودية. كما يجب أن تتصور الجهات كإطار لترقية المراكز الحضرية التي تستدعي العمل على تميمتها.

الوزن الوطني						
النتائج الداخلي الخام %	السكان %	المساحة %	كثافة السكان ١٩٩٩ كلم ^٢ /	المساحة بالكلم ^٢	السكان ١٩٩٩	الجهات
١١,٣	١٢,٦	٤,٣	١١٨	٣٠,٠٠٠	٣,٥٥٠,٠٠٠	فاس - مكناس
١,٩	٢,٩	٣,٢	٣٦	٢٢,٣٣٧	٨٠٩,٠٠٠	الأطلس المتوسط
٥,٢	٦,٧	٣,٠	٨٩	٢١,٣٧٥	١,٩٠٥,٠٠٠	بني ملال - خريبكة
٧,٠	٨,٨	٣,٥	١٠٠	٢٤,٨٢٥	٢,٤٧١,٠٠٠	مراكش
٧,١	٩,٧	٦,٥	٦٠	٤٥,٩٨٨	٢,٧٤٣,٠٠٠	أكادير - الصويرة
٣٢,٩	٢٢,٧	٣,٩	٢٣٣	٢٧,٤١٠	٦,٤٠٠,٠٠٠	الدار البيضاء - آسفي
١٥,٥	١٤,٢	٢,٦	٢١٨	١٨,٣٨٥	٤,٠٠١,٠٠٠	الرباط - القنيطرة

٧,٨	٨,١	١,٦	١٩٦	١١,٥٧٠	٢,٢٧٣,٠٠٠	طنجة- تطوان
٣,٤	٣,٩	١,٤	١١٥	٩,٦٨٠	١,١١٢,٠٠٠	الناضور والحسيمة
٣,٦	٤,١	١٠,٩	١٥	٧٦,٦٩٠	١,١٥١,٠٠٠	وجدة- فيكيك
١,٢	٢,٠	٨,٥	٩	٥٩,٥٨٩	٥٥٥,٠٠٠	تأفيلالت
١,٣	٣,١	٩,٦	١٣	٦٧,٤٧٥	٨٨١,٠٠٠	درعة
١,٣	١,١	١٩,٥	٢	١٣٦,٨٤٢	٣٠٧,٠٠٠	الصحراء الشمالية
٠,٣	٠,٣	٢١,٥	١	١٥١,٠٠٠	٧٧,٠٠٠	الصحراء الجنوبية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠	٧٠٣,١٦٢	٢٨,٢٣٥,٠٠٠	المغرب

* معالجة المجالات الكثيفة السكان انطلاقا من مبادئ الشراكة بين أقطاب النمو، ومناطق الاستقطاب، والمجالات الهامشية.

• تيارات الهجرة

تبين الدراسة التي ارتكز عليها المخطط أن من بين 164 تجمعا حضريا ودائرة أجريت عليهم الدراسة، هنالك 45 تتميز برصيد موجب لحركات الهجرة ، أي ما يمثل 27% من المجموع، ونصف سكان البلاد، لأن العينة تتضمن كافة التجمعات الحضرية الكبيرة.

الحصيلة /1000	السكان سنة 1994	الرصيد	عدد المغادرين	عدد الوافدين	الدوائر والتجمعات الحضرية
4.7	3.094.203	14.467	2.521	16.988	الدار البيضاء الكبرى
10.4	1.203.307	12.569	351	12.920	تجمع الرباط - سلا
6.9	803.591	5.562	230	5.792	تجمع فاس
8.1	672.506	5.454	194	5.648	تجمع مراكش
9.0	499.458	4.495	7.515	12.010	تجمع أكادير
10.1	443.214	4.474	16	4.490	تجمع مكناس
9.5	419.063	3.968	172	4.140	وجدة-أنكاد
6.9	497.147	3.434	706	4.140	تجمع طنجة
7.3	438.381	3.218	492	3.710	جباله
42.5	58.079	2.471	782	3.253	طانطان
4.8	488.126	2.320	600	2.920	القنيطرة
16.4	105.832	1.737	959	2.696	بيوكرة
4.4	339.215	1.477	513	1.990	هرارة
4.4	331.831	1.462	2.398	3.860	كلعية
4.8	208.773	1.007	383	1.390	نازة العليا

20.2	44.961	907	383	1.290	آيت ملول
3.2	236.531	748	1.212	1.960	بني موسى
7.9	89.991	708	420	1.128	عين تاوجدات
14.3	45.834	656	304	960	عين العودة
3.2	198.967	645	1.567	2.212	تمارة

الملاحظ أن التجمعين الكبيرين للنطاق العاصمي المركزي يبتعدان بكيفية جد بارزة عن باقي التجمعات، إذ يسجلان حصيلة موجبة لحركات الهجرة تفوق 10.000 فرد. بيد أن التباين مثير بين وتيرة نمو مجموعة الرباط- سلا (نسبة تفوق 1000/10) وتيرة نمو الدار البيضاء الكبرى (نسبة دون 1000/5). وإذا ما اعتبرنا متوسط وتيرة الهجرة الوافدة بالنسبة للعشرين كيانا ترابيا التي أجري عليها البحث، والذي يبلغ 7 / 1000، يمكننا أن نقدر شساعة الفارق بين العاصمتين. إذن، نحن أمام انطلاقة حقيقة لتجمع الرباط- سلا (الذي يتعين إلحاق عين العودة به : 14.3) مقابل ركود نسبي للدار البيضاء الكبرى.

وتظهر كل من فاس وطنجة وتطوان (جبالة) نسبة موجبة، تساوي متوسط مجالات النمو (حوالي 7)، بينما تتموقع مراكش ومكناس وأكادير ووجدة في مستوى أعلى (8 إلى 10)، وإن كانت بين هذه المدن الأربعة الأخيرة فوارق ضخمة. ويمكن الاستدلال بالحالة الخاصة لمدينة أكادير؛ فهذه المدينة تسجل نسبة قريبة من نسبة مدينة مكناس، لكن دلالاتها مختلفة بشكل كبير. فبينما تقتصر حركات الهجرة بمكناس على التيارات الوافدة، فإن الأوضاع بمدينة أكادير تتميز بتيارات كثيفة في الاتجاهين، وهي ظاهرة فريدة تمكن من توضيح الموقع الفريد لهذه المدينة داخل النسق الترابي الوطني.

أما أكادير، فتشكل في نفس الوقت قطب التنمية الرئيسي بمنطقة سوس بمفهومها الواسع، وقطب الرحي بالنسبة للحركات السكانية داخل المجال الواقع في الجنوب الغربي لمدينة مراكش، بما في ذلك المناطق الصحراوية. ولهذا، لا يصح اعتبار ضخامة الهجرة المغادرة من أكادير كمؤشر ضعف، بل على العكس من ذلك تعبر عن الدور الذي تقوم به هذه المدينة كمهيكل للمجال على نطاق واسع.

وفي ما يتعلق بالموقع الخاص لطانطان (42.5)، فيتعين تقييمه بالعلاقة مع مدينة أكادير. أما حضور بيوكرة و آيت ملول في الجدول، بنسب قياسية (16 و 20)، فيؤكد مكانة منطقة سوس كمجال متميز للتنمية.

وتلي هذه المجموعات سلسلة من المدن ذات النمو المتواضع (نسب تتراوح ما بين 4 و 5) : القنيطرة، هراة (آسفي)، كلعية (الناصور) و تازة. أما حالة بني موسى، فتعتبر خاصة، ليس أساسا لكون نسبتها ضعيفة (3.2)، ولكن خاصة لكونها تعكس مصاعب منطقة تادلة : فبني ملال ليست غائبة فقط من

هذا الجدول، بل إنها تسجل حصيلة هجرية جد سالبة، تدفع إلى التساؤل عن مدى نجاعة التجهيزات الهيدروفلاحية الكبرى في ميدان التنمية.

وتبعا، يبين الجدول التركيبي المكانة الحاسمة للنطاق الحضري المركزي، إذ ينفرد لوحده بـ 40% من حجم الحركات السكانية المستقطبة على الصعيد الوطني. تلي هذا القطب مجموعة مكونة من ثلاث وحدات (أكادير - سوس، فاس - مكناس، وطنجة - تطوان)، تؤمن 35% من الاستقطاب الوطني. أما الباقي (17%)، فيتوزع بين مراكش وجدة ومنطقة كلميم.

وتجدر الإشارة، في ما يخص وجدة، بأن الأرقام تعكس ظرفية جد ملائمة في الفترة التي أجري فيها الإحصاء، ولم تعد بكل أسف قائمة منذ ذلك الوقت.

مجالات النمو	السكان سنة 94	رصيد الهجرة	الحصيلة/1000	الوزن النسبي
1 الرباط - القنيطرة	2.064.112	16.440	8.0	21.6
2 الدار البيضاء الكبرى	3.443.750	15.102	4.4	19.9
3 فاس - مكناس	1.486.460	11.225	7.6	14.8
4 أكادير - بيوكرة	835.575	7.668	9.2	10.1
5 طنجة - تطوان	1.069.042	6.984	6.5	9.2
6 مراكش	754.401	5.594	7.4	7.4
7 وجدة	669.778	4.251	6.3	5.6
8 منطقة كلميم	227.049	3.205	14.1	4.2
9 الناظور	445.325	1.597	3.6	2.1
10 تادلة	947.138	114	0.1	0.1
المجموع	11.942.630	72.18	6	95

تمكن هذه المعايير من اعطاء صورة مركزة عن الوضع على الصعيد الوطني، وتبرز خاصة الحقائق التالية :

- الدور الأساسي الذي يعود للنطاق العاصمي المركزي، من الجديدة حتى القنيطرة، والذي يضم، إلى جانب العاصمتين، محيطهما الجغرافي (سطات، بنسليمان، الخميسات)، أي ما يمثل 41.5% ويساوي 5.5 مليون نسمة ؛
- أربعة مناطق قوية : فاس - مكناس، أكادير - سوس، طنجة - تطوان ومراكش، أي ما يمثل تماما نفس النسبة (41.5%) كالنطاق العاصمي المركزي، ولكن بعدد أقل من السكان (4.15 مليون نسمة) ؛
- أربعة مواقع ثانوية : الناظور، وجدة، كلميم وطانطان، ثم تادلة، والكل يمثل 12%.

وجدير بالإشارة إلى أن هذه الأقطاب محاطة بأحواض لاستقطاب الهجرة، تشكل في ذات الوقت مناطق للنفوذ الحضري، أي جهات. ولعل الحالات الأكثر وضوحا في هذا المضمار : النطاق العاصمي المركزي؛ أكادير مع منطقة سوس، وفاس مع تاونات وتازة.

ومن جهة أخرى، يلاحظ أن مناطق الاجتذاب المطلق للأقطاب الحضرية الكبرى لا تغطي المجال بأكمله، إذ تظل هنالك مجالات غير محددة، تتقاسم التأثير عليها عدة مراكز. وهذه هي حالة المناطق الشمالية الواقعة ضمن المثلث مكناس-الرباط-طنجة. وينطبق هذا الوضع أكثر على المناطق الجنوبية بين الدار البيضاء، أكادير ومراكش. وهذا المجال الذي سبق ترتيبه ضمن مناطق الظل، من حيث التجهيز القروي والتنمية الفلاحية، يعاني أيضا من غياب استقطاب حضري واضح.

هذا، وإن الظاهرة الأساسية في هذا الحيز من التراب الوطني، هي تزايد النفوذ الجهوي لأكادير، التي تجاوز دورها بشكل واسع الأطلس الكبير في اتجاه الشمال، حيث ينزع إشعاع مدينة مراكش إلى التراجع. ولعل المثال الدال بجلاء عن هذا التطور هو حالة مدينة الصويرة؛ فبعدما كانت هذه الأخيرة تعتبر كميناء ملحق بمدينة مراكش، أصبحت علاقاتها تتم خاصة في اتجاه شمال جنوب، أساسا مع مدينة أكادير، وبصفة ثانوية مع الدار البيضاء.

ويبقى نطاق مجالي شاسع، يمتد من الهضبة الوسطى إلى تاونات، ومن أزيلال حتى هضبة الركن، وهو مجال يتميز بمحدودية النشاط البشري ويضعف الاستقطاب الجغرافي لتيارات الهجرة.

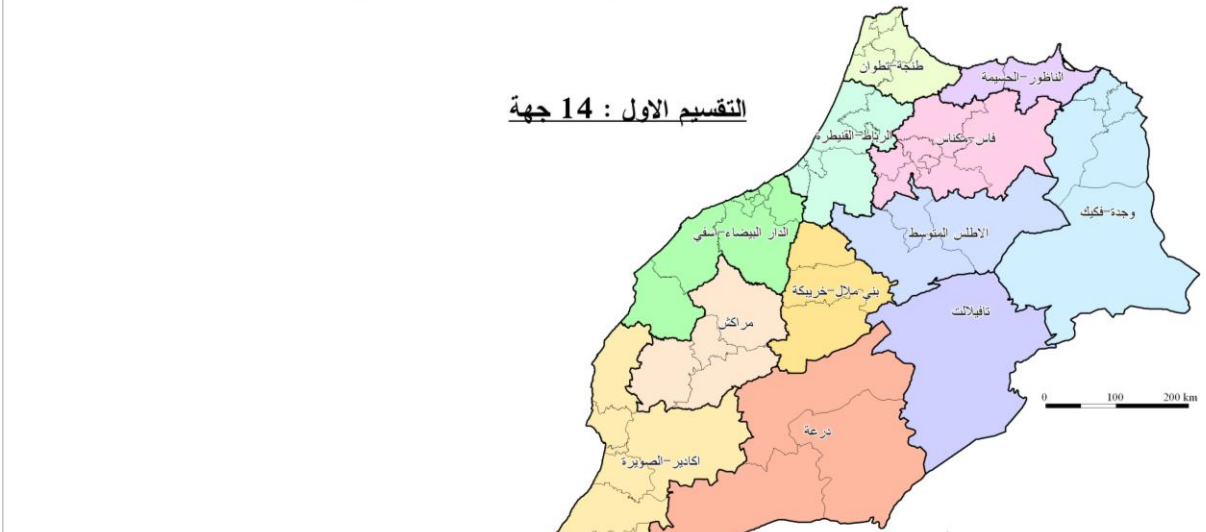
أما مجال الواحات، فلا تنطبق عليه نفس القواعد، بحكم أن الرصيد الهجري لجميع الدوائر سالب. ويتعين، مع هذا، التأكيد على دور العاصمتين الإقليميتين؛ ورزازات والرشيديّة، وإن كانتا تقودان مجالين لهما اتجاهين مختلفين. وهكذا، يرتبط مجال ورزازات وظيفيا بكل من الدار البيضاء وأكادير ومراكش، بينما تنتظر منطقة الرشيديّة في اتجاه الرباط، مكناس، فاس ووجدة. وعلى أي، فهذا التقسيم بين حقلين لتغذية تيارات الهجرة، نجده على امتداد البلاد، باستثناء سهل تادلة.

وأخيرا، فالمجال الصحراوي يشكل حالة خاصة. فالأقاليم الصحراوية تعرف، بفضل المجهودات الجبارة التي بذلتها السلطات العمومية، حركة تنموية رائعة، تتهيكّل حول قطبين قويين، هما : العيون وطانطان. وما من شك في أن تنمية قطاع الصيد ستعمل على تقوية هذا النزوع.

وتقود هذه الاعتبارات إلى تجميع الأقاليم في ١٤ أو ١١ جهة كما هو موضح على الخريطة.

التقسيم الجهوي حسب المخطط الوطني لاعداد التراب

التقسيم الاول : 14 جهة



التقسيم الثاني : 11 جهة



اعداد : مجموعة البحث و العمل الجهوية

نحو تقطيع جهوي قائم على الوظيفية حسب المشروع الجديد للجهوية:



المصادر:

- التصميم الوطني لإعداد التراب ٢٠٠٢.
- تقرير داخلي لمجموعة البحث والعمل الجهوية بالوزارة ٢٠٠٩.
- تقرير اللجنة الاستشارية الملكية حول الجهوية المتقدمة ٢٠١٠.